قسم الدوريات

حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد التاسع

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

نظـرية تصنيف العلـوم
عنـد الفارابـي

د . حــامــد طــاهــر
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

نظرية تصنيف العلوم عند الفارابي

تبرز فكـــرة تصنيف العلوم Classification Des Sciences في فترات تاريخية معينة ، تتميز بخاصتين أساسيتين :

الأولى : تزايد الكم المعرفي تزايداً كبيراً .

الثانية : استمرار حدوث التقسيمات في فروع المعروفة المختلفة وتشعب فروع أخرى أصغر منها تحتها أو بجانبها .

وبما أن العقل الإنساني يميل دائماً إلى التجريد ، ومن ثم إلى الوحدة ، كما أنه يسعى إلى تحقيق الإنسجام في وسط الفوضى ، فإن محاولات ضبط العلوم وفروع المعرفة ، المختلفة والمتنامية باستمرار ، في نظام منطقي معقول ، لم تتوقف على مدى العصور ، ولعل هذا يفسر لنا أحد الدوافع الفلسفية وراء « تصنيف العلوم » .

وإلى جانب هذا الدافع الفلسفي ، يقف وراء تصنيف العلوم عدد آخر من الدوافع العملية التي لا يمكن إغفالها ، وأهمها : إعداد المواد التعليمية وتوزيعها توزيعاً مناسباً على سنوات الدراسة المختلفة ، فضلاً عن أن هذا الجانب يحقق للمجتمع التوازن المطلوب بين فروع المعرفة الأساسية (التجريبية والإنسانية) ، كذلـك فإن تصنيف العلوم يساعد كثيراً على نجاح تنظيم المكتبات ، وترتيب فروع المعـرفـة التي تشتمل عليها لتسهيل الإفادة منها ، وأخيراً يسهم تصنيف العلوم في التخـطيط الجيد لدوائـر المعـارف الكـبرى ، التي تعتـبر « حاويات ضخمة » لثقافة العصر وعلومه[1] .

وأقدم تصنيف للعلوم نجده عند أرسطو (ت ٣٢٢ ق . م) الذي وردت في كتابه (الميتافيزيقا) العبارة التالية : « كل فكر إما عملي ، أو شعري ، أو

---

(1) R. Jolivet, Traite De Philosophie, P. 183, Paris 1965 .

نظري » . وقد أصبحت هذه العبارة هي الأساس الذي قام عليه تصنيفه للعلوم ، حسب الغرض منها ، وذلك في ثلاث مجموعات هي :

(أ) العلـــوم النظـريــة :

وهي التي تهدف إلى التعـريف بالأشياء وشرحها ، وتشمل الرياضيات ، الطبيعة ، الفلسفة الأولى أو الميتافيزيقا) .

(ب) العلـــوم العمـليـــة :

وهي التي تقود الإنسان ، سواء في حياته الشخصية (الأخلاق) أو في حياته العائلية (الاقتصاد) أو في حياته الاجتماعية (السياسة) .

(جـ) العلـــوم الشـــعريـــة :

وهي التي تهدف إلى إنتـاج الأعـمال الأدبية ، وتشمـل (البـلاغـة ، فن الشعر ، الجدل أو المنطق)[1] .

ويمكن القول بأن تقسيم أرسطو في عمومه تقسيم جيد ، لأنه يقوم على أساس موضوع العلوم ، ولعل ميزته لا تظهر بوضوح إلا إذا قارناه مثلاً بتصنيف فرانسيس بيكون (ت ١٦٢٦ م) الذي يقوم على أساس تميز ملكات الإنسان ، التي تشترك في إنتاج العلوم المختلفة ، وقد جاء تصنيفه على النحو التالي :

(أ) علوم الذاكرة : التاريخ المدني ، والتاريخ الطبيعي .

(ب) علوم العقل : وتشمل الفلسفة بمعناها القديم ، وموضوعاتها الأساسية هي : الله ، والطبيعة ، والإنسان .

(جـ) علوم التحليل : التاريخ والأساطير[2] .

ويبدو أن أساس هذا التقسيم غير متين . فمن المعروف أن كل علم من العلوم تتدخل في إنشائه ومعالجة قضاياه عدد كبير من ملكات الإنسان وقدراته .

---

(1) O. Hamelton, Le Systeme D' Aristote, P. 27, Paris 1920 .

(٢) انظر المرجع المذكور في هامش (١) ص ١٨٥ .

صحيح أن بعض العلوم تتطلب تدخل ملكات معينة ، إلا أن الكيان الإنساني لا يمكن تحديد أجزائه الباطنة بمثل هذا التعسف . كذلك فإن النشاط العقلي لا يمكن فصله أثناء فعاليته عن النشاط الوجداني ، وقد اثبتت الأبحاث الحديثة أن أهتمام الإنسان عندما ينصب على شيء معين ، أو يشتغل بموضوع معين فإنه يستغرق كل طاقاته[1] . والنتيجة أن أساس بيكون في تصنيف العلوم غير دقيق ، وبالتالي فهو لا يصلح أن ينتظم مجموع العلوم بصورة عقلية مقنعة .

فإذا انتقلنا إلى الفارابي (٣٣٩ هـ = ٩٥٠ م) وجدنا لديه أول نظرية في تصنيف العلوم لدى المسلمين . ونقول « نظرية » لأنها تحتوي على الجانبين النظري والتطبيقي معاً .

أما الجانب النظري ، فيوجد في نص هام ورد في رسالة الفارابي « التنبيه على سبيل السعادة »[2] وفيه يقسم العلوم قسمين كبيرين تبعاً لطبيعة موضوعاتها ، وعلاقاتها بفعل الإنسان :

(أ) العلوم النظرية : وهي التي تحصل بها معرفة الموجودات ، التي ليس للإنسان فعلها . وتشمل (علم التعاليم ، والعلم الطبيعي ، والعلم الإلهي) .

(ب) العلوم العلمية : وهي التي تحصل بها معرفة الأشياء التي شأنها أن تفعل ، والقوة على فعل الجميل منها . وتشمل (علم الأخلاق ، وعلم السياسة) .

أما الجانب التطبيقي ، والمفصل لهذا الجانب النظري ، فيتمثل في كتاب الفارابي الشهير « إحصاء العلوم »[3] الذي يقسمه إلى خمسة فصول ، تحتوي على

---

(١) انظر ترجمتنا لمقال لوى دي بروجلي L. Broglie بعنوان : العناصر غير العقلية في البحث العلمي ، حوليات كلية دار العلوم ١٩٨٨ .

(٢) ص ٢١ ، ٢٢ ، ط . حيدر آباد ، الهند ١٣٤٦ هـ .

(٣) تحقيق وتعليق المرحوم د . عثمان أمين ، ط . ثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٨ . وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في البحث ، وسنشير لها اختصاراً بـ (الأحصاء) .

ثمانية علوم أساسية هي :

١ - علم اللسان .
٢ - علم المنطق .
٣ - علم التعاليم .
٤ - العلم الطبيعي .
٥ - العلم الإلهي .
٦ - العلم المدني .
٧ - علم الفقه .
٨ - علم الكلام .

والمقارنة بين تصنيف الفارابي وتصنيف أرسطو السابق تؤدي بنا إلى عدة ملاحظات يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : على الرغم من متابعة الفارابي لأرسطو في تسمية العلوم نظرية وعملية ، فإن الأساس لدى الفارابي يبدو متميزاً إلى حد ما . إذ أن موضوعات المعرفة في العلوم النظرية لا دخل للإنسان في نشأتها أو تكوينها ، على حين أن العلوم العملية هي التي تقبل موضوعاتها التنفيذ على يد الإنسان ، كما هو الحال بالنسبة للعلوم الأخلاقية والسياسية .

ثانياً : تتفق مجموعة العلوم النظرية عند كل من الفيلسوفين ، وهي (الرياضيات ، والطبيعة ، والفلسفة الأولى لدى أرسطو) و (علم التعاليم ، والعلم الطبيعي ، والعلم الإلهي لدى الفارابي) والملاحظ هنا أن الفلسفة الأولى أو الميتافيزيقا الإغريقية تصبح لدى الفارابي هي العلم الإلهي ، الذي ينقسم إلى ثلاثة أجزاء ، وتهدف في النهاية إلى الاستدلال على وجود الله . وهكذا يتم توظيف أحد أهم موضوعات الفلسفة ليخدم - عند الفارابي - غرضاً دينياً وإسلامياً .

ثالثاً : تشمل مجموعة العلوم العملية عند أرسطو كلا من الأخلاق والاقتصاد والسياسة ، في حين تندمج بعض هذه العلوم عند الفارابي ، كما فعل في العلم المدني الذي يشمل : الأخلاق والسياسة معاً .

أما علم الفقه الإسلامي فقد خصص الفارابي نصفه تقريباً لدراسة (= المعاملات) .

رابعاً : ينفرد تصنيف الفارابي بإضافة علم الكلام ، الذي يجعل غرضه الأساسي الدفاع عن الآراء الدينية ، وبيان زيف ما يخالفها .

خامساً : أما علم اللسان وعلم المنطق فيضعهما الفارابي في مقدمة تصنيفه باعتبار أنهما مقدمة ضرورية لسائر العلوم : الأول لتقويم اللسان ، وحفظ اللغة القومية ، والثاني لتقويم العقل وتسديد خطاه نحو الصواب والحق ، وصيانته من الخطأ والزلل .

ومن الواضح أن هذين العلمين يردان عند أرسطو في مجموعة العلوم الشعرية التي تهدف إلى إنتاج الأعمال الأدبية .

وهكذا يتبين أن تصنيف الفارابي قد استغرق كل العلوم التي وردت في تصنيف أرسطو ، غير أنه زاد عليها بعض العلوم الأخرى ، التي اقتضتها طبيعة المجتمع الإسلامي ، مثل علم الفقه (في قسمه الأول الذي جعله لاستنباط الأحكام التي لم يصرح واضع الشريعة بتحديدها قياساً على ما صرح به)[1] ومثل علم الكلام (الذي خصصه لنصرة الآراء الدينية ، وبيان زيف ما يخالفها)[2] .

وذلك يثبت أن كتاب « إحصاء العلوم » يفصل (ويكمل أيضاً) نظرية الفارابي في تصنيف العلوم . وهو من هذه الزاوية لايعد « دائرة معارف » كما

---

(١) الاحصاء ، ص ١٣٠ .

(٢) الاحصاء ، ص ١٣١ .

ذهب إليه عدد كبير من الباحثين الغربيين والشرقيين[1] ، كما أنه ليس إحصاء واقعياً للموجود بالفعل من العلوم في عصر الفارابي[2] ، وإنما هو مخطط لما ينبغي أن تكون عليه حالة العلوم ، وبيان فائدة كل منها ، وتوضيح أجزائه .

ولعل سوء الفهم الذي ارتبط بهذه النقطة يرجع إلى قول الفارابي في مقدمة كتابه : « قصدنا في هذا الكتاب أن نحصى العلوم المشهورة علماً علماً ، ونعرف جمل ما يشتمل عليه كل واحد منها ، وأجزاء كل ماله منها أجزاء ، وجمل ما في كل واحد من أجزائه »[3] ومصطلح « العلوم المشهورة » هو - في رأينا - مصدر اللبس . فقد فهمت على أنها المشهورة والمتداولة في عصر الفارابي بالفعل ، ولكن الذي نحاول إثباته هنا ، ويساعدنا التاريخ الثقافي للعالم الإسلامي عليه ، هو أن عدداً من تلك العلوم التي ذكرها الفارابي لم تكن تستحق الوصف بالشهرة[4] . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أجزاءها التي أفاض الفارابي في ذكرها لم تكن معروفة لدى المسلمين بذلك التفصيل . والنتيجة أن ما جاء في كتاب الفارابي ليس إلا تصوره الخاص ، أو بعبارة أدق ، الفلسفي لتصنيف العلوم .

ولا شك أن هذا الفرع الفلسفي كان جديداً على العالم الإسلامي ، وأن الفارابي هو أول من حاول تقديمه مستعيناً في ذلك بما ورد لدى أرسطو ، بعد أن أدخل عليه التعديلات التي رآها مناسبة لكي يتمشى مع طبيعة المجتمع الإسلامي ، ويلبي حاجاته .

(١) من بين هؤلاء : شتينشـدر ، وديتريص ، وفارمر ، والبستاني ، وجورجي زيدان ، وأحمد زكي ، وفريد وجدي ، واسكندر المعلوف ، ومصطفى عبد الرازق انظر مقدمة د . عثمان أمين للإحصاء ، ص ١٤ .

(٢) الذي ذهب إلى هذا الرأي هو أستاذنا المرحوم د . عثمان أمين نفسه - انظر مقدمة الاحصاء ، ص ١٥ .

(٣) الاحصاء ، ص ٣٥ .

(٤) من ذلك مثلاً : علم العدد النظري ، وعلم الهندسة النظري ، وعلم الموسيقى النظري ، وكثير من علوم الحيل (الميكانيكا) ، ومعظم فروع العلوم الطبيعية .

وفي رأينا أن إحساس الفارابي بجدة هذا الفرع ، وأهميته هو الذي جعله يفيض في بيان منافعه ، وقد عدد لذلك وجوها خمسة .

الوجه الأول :

أن تصنيف العلوم يعتبر مدخلاً ضرورياً للتعلم ، وتبصيراً لازماً لمن يريد أن يشتغل بعلم من العلوم ، وتعريفاً مهما بالفائدة المرجوة من تحصيله . فهو من هذه الزاوية عبارة عن خريطة معرفية متكاملة ، تقدم لقارئها حدود العلم ومساحاته ، وتضع يده بسهولة على كنوزه ومناجمه ، كما أنه دليل أمين يبين للسالك طبيعة الدرب الذي يسير فيه . ويبصره بعيوبه ومزاياه . يقول الفارابي :

« وينتفع بها في هذا الكتاب ، لأن الإنسان إذا أراد أن يتعلم علماً من هذه العلوم ، فينظر فيه على ماذا يقدم ، وفي ماذا ينظر ، وأي شيء يستفيد بنظره ، وماغناء ذلك ، وأي فضيلة تنال به ، ليكون إقدامه على ما يقدم عليه من العلوم على معرفة وبصيرة ، لا على عمى وغرر »[1] .

الوجه الثاني :

أن تصنيف العلوم يشبه (بانوراما) شاملة يطل عليها طالب العلم فيستوعب بنظرة واحدة ما فيها من سهول وهضاب ، وكذلك ما تشتمل عليه من جوهر وحصى . ومن المؤكد أن مثل هذا الطالب لا يستطيع أن يدرك قيمة علم من العلوم بمعزل عن باقيها ، ولذلك فإنه لابد له من المقارنة (= المقايسة) حتى تظهر المميزات ، وتنكشف العيوب . يقول الفارابي :

« وبهذا الكتاب يقدر الإنسان على أن يقايس بين العلوم ، فيعلم أيها أفضل ، وأيها أنفع ، وأيها أتقن وأوثق وأقوى ، وأيها أوهن وأوهى وأضعف »[2] .

---

(١) الاحصاء ، ص ٥٤ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

الوجه الثالث :

أن تصنيف العلوم يعتبر بمثابة محك نختبر به مستوى المشتغلين بالعلم ، ونعرف على أساسه مدى إلمامهم بجميع أصوله وأجزائه . يقول الفارابي :

« وينتفع به أيضاً في كشف من ادعى البصر بعلم من هذه العلوم ، ولم يكن كذلك ، فإنه إذا طولب بالإخبار عن جملة ما فيه ، وبإحصاء أجزائه . وبجمل ما في كل جزء منه ، فلم يضطلع به تبين كذب دعواه ، وتكشف تمويهه »[1] .

الوجه الرابع :

ويتصل بما سبق مباشرة أننا عن طريق هذا المحك يمكن أن نتبين من يحسن علماً من العلوم : « هل يحسن جميعه ، أو بعض أجزائه ؟ وكم مقدار مايحسنه ؟ « أي أن الاختبار إذا كان في الوجه الثالث كميا يقيس المقدار ، فهو هنا كيفى ، يتعلق بمدى الإجادة فيما حصله العالم من علم[2] .

الوجه الخامس :

ويشير فيه الفارابي إلى صنفين يمكن أن ينتفعا أيضاً بإحصائه وهما :

(أ) المتأدب المتقن الذي قصده أن يشدو جمل ما في كل علم .

(ب) ومن أحب أن يتشبه بأهل العلم ليظن به أنه منهم[3] .

وقد نفهم بسهولة حاجة الصنف الأول ، الذي يمكن أن نطلق عليه بلغة عصرنا الحاضر لقب « مثقف » (وهو ما كان يقابله في العصور القديمة لقب « أديب » عند العرب ، على اعتبار أن الأدب هو الأخذ من كل فن بطرف)

---

(١) السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) السابق ، ص ٥٥ .

(٣) السابق ، نفس الصفحة .

فمثل هذا الشخص بحاجة إلى أن يلم - مجرد إلمام عام - بمختلف نواحي المعرفة في عصره ، وأن تكون لديه فكرة عامة عن أجزائها الرئيسية .

لكننا نعترف بالصعوبة في فهم حاجة الصنف الثاني الذي ذكره الفارابي بأنه الذي « يجب أن يتشبه بأهل العلم » ، ولغرض تمويهي واضح ، لا يتردد الفارابي نفسه من التصريح به ، وهو المتمثل في قوله « ليظن به أنه منهم » !

أليس هذا الشخص وأمثاله هم الذين نطلق عليهم : أدعياء العلم ، وهم الذين يظهرون بمظهر العلماء ، وهم في الحقيقة ليسوا كذلك ! وأحياناً يدسون أنوفهم فيما لا يحسنون ، فيدفعون الناس إلى الوقوع في الخطأ ، أو يوقعونهم في البلبلة على أقل تقدير . وأحياناً أخرى يدخلون مع العلماء الحقيقيين في صراع لا يكون بالضرورة من أجل الوصول إلى الحق ، فيضطر هؤلاء الأخيرون إلى الانسحاب ، أمام صوت منافسيهم الأعلى ، ثم لا يتبين الناس وجه الصواب إلا بعد أن يكون قد فات الأوان .

من هنا قلنا إننا نجد صعوبة في فهم حاجة هذا الصنف إلى تصنيف العلوم . ومع ذلك ، قد نحاول أن نلتمس العذر للفارابي في هذه النقطة ، فنقول إن أسلوبه هنا قد يحتوي على شيء من السخرية ، قصد بها تلك الطبقة من الأثرياء الذي يطفون على سطح المجتمع في لحظات معينة ، دون أن تكون لهم جذور ثقافية أصيلة ، فيحاولون تعويض النقص الثاني لديهم عن طريق « التشبه بـ « أهل العلم الحقيقيين » ، دون أن يكونوا في الواقع منهم . ومع ذلك ، فإن هذه النقطة - بهذا التفسير - تظل في حاجة إلى الدعم بدراسة اجتماعية - تاريخية للفترة التي عاش فيها الفارابي .

ومهما يكن من أمر ، فإنه باستثناء هذا الجزء الأخير من الوجه الخامس ، تظل الأغراض الأساسية الأخرى ، التي صرح بها الفارابي دليلاً على وعيه بمدى التأثير الفعلي الذي يمكن أن تقوم به عملية « تصنيف العلوم » في المجتمع .

فإذا تتبعنا بعد ذلك إحصاء الفارابي لأمهات العلوم ، وتعريفه لكل واحد منها ، وبيانه لأهم أجزائه استطعنا أن نلم - على نحو تفصيلي - بعناصر نظرية الفارابي ، التي تمثل الجانب التطبيقي ، وتكمل في نفس الوقت جانبها النظري .

يقسم الفارابي العلوم إلى ثمانية هي :

١ - علم اللسان	٢ - علم المنطق	٣ - علم التعاليم
٤ - العلم الطبيعي	٥ - العلم الإلهي	٦ - العلم المدني
٧ - علم الفقه	٨ - علم الكلام	

أما مدى تطابق هذه العلوم الرئيسية مع تقسيم الفارابي العلوم إلى نظرية وعملية ، فيظهر فيما يلي : إذا اعتبرنا علمي اللسان والمنطق كمدخل ضروري لسائر العلوم ، أصبح أمامنا (٣ ، ٤ ، ٥) هي أقسام العلوم النظرية ، أي التي يحصل بها معرفة الموجودات التي لا يتدخل الإنسان في فعلها . أما العلوم (٦ ، ٧ ، ٨) فهي أقسام العلوم العملية ، التي تحصل بها معرفة الأشياء التي شأنها أن تفعل - وعلى حد تعبير أرسطو : تقود الإنسان في حياته .

وفيا يلي تعريف كل علم ، وأهم أجزائه كما ذكرها الفارابي ، مصحوبة بتعليقاتنا عليها كلما لزم الأمر :

أولاً : علم اللسان : وهو قسمان كبيران :

(أ) أحدهما لحفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما ، وعلم ما يدل عليه شيء منها .

(ب) والثاني علم قوانين تلك الألفاظ .

وبالتالي فإن علم اللسان ينقسم إلى سبعة أجزاء[1] :

١ - علم الألفاظ المفردة :

وهو يشمل معرفة معنى كل لفظة ، ودلالتها على أجناس الأشياء وأنواعها ،

---

(١) السابق ، ص ٥٩ .

ثم حفظها وروايتها كلها ، سواء ما يختص بتلك اللغة ، أو يكون دخيلاً عليها ، أو غريباً عنها ، أو مشهوراً عند أهلها .

٢ - علم الألفاظ المركبة :

ويعرفه الفارابي بأنه علم الأقاويل التي تصادف مركبة عند تلك الأمة ، وهي التي صنعها خطباؤهم وشعراؤهم . ونطق بها بلغاؤهم وفصحاؤهم المشهورون عندهم ، وروايتها وحفظها ، طوالاً كانت أو قصاراً ، موزونة كانت أو غير موزونة .

ومن الواضح أن الفارابي يقصد بهذا العلم ما يعرف الآن بالنصوص الأدبية ، التي تساعد ، بدون شك ، على حسن استيعاب اللغة ، وتساعد بالتالي على محاكاتها ، وإنتاج مثيلاتها .

٣ - علم قوانين الألفاظ المفردة :

ويبدو من تفصيل الفارابي لجزئياته أنه يمكن أن يحتوي على علمين :

(أ) علم الأصوات Phonetique الذي « يفحص أولاً في الحروف المعجمة : عن عددها ، ومن أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت ، وعن المصوت منها . . . » إلخ[١] .

(ب) علم الصرف Lamorphologie الذي يبحث في تصريف الأفعال ، وتكوين الأزمنة ، والاشتقاق ، وأحوال التذكير ، والتأنيث ، والتثنية والجمع . . . إلخ[٢] .

---

(١) السابق ، ص ٦٠ .

(٢) السابق ، ص ٦١ .

٤ - علم قوانين الألفاظ عندما تركب :

وهو يشمل أيضاً علمين :

(أ) ما عرف عند العرب باسم علم النحو وهو الذي يعني - من بين أمور كثيرة- بأحوال آخر الكلمات ، ويسميها الفارابي « الأطراف » كما يسمى العلم : علم قوانين الأطراف[1] .

(ب) ما يتناول قوانين تركيب الكلمات : كيف تتركب وتترتب ؟ وعلى كم ضرب حتى تصير أقاويل ؟ ثم يبين أيها هو التركيب والترتيب الأفصح في ذلك اللسان ؟[2] .

وفي رأينا أن هذا الجزء الثاني هو ما يعرف في البلاغة العربية بعلم المعاني ، ولا شك في أن وضع الفارابي لعلم المعاني مع علم النحو تحت علم واحد هو (علم قوانين الألفاظ المركبة) مما يحسب لهذا الفيلسوف ، إذ أن الدراسات البلاغية المتطورة قد اتجهت نفس الاتجاه فيما بعد ، وخاصة على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ = ١٠٧٨ م) ثم هاهي الدراسات اللغوية في العصر الحديث تنحو نفس المنحى .

٥ - علم قوانين الكتابة :

وهو العلم الذي يميز أولاً مالا يكتب في السطور من حروفهم وما يكتب ، ثم يبين فيما يكتب في السطور : كيف سبيله أن يكتب ؟ ومن الواضح أن هذا العلم هو ما نطلق عليه « الإملاء »[3] .

---

(١) السابق ، ص ٦٢ .

(٢) السابق ، ص ٦٤ .

(٣) السابق ، نفس الصفحة .

٦ - علم قوانين تصحيح القراءة[1] :

وقد كنا نحسب للوهلة الأولى أن الفارابي يقصد بذلك : علم القراءات ، ولكنه أدخل فيما يمكن أن نطلق عليه في عصرنا الحاضر مصطلح « فن الالقاء » .

٧ - علم الأشعار :

وقـد ذهب بعض الـدارسين لكتاب « الإحصاء » إلى أنه يعني به « علم العروض » ، ولكن الفارابي يقسمه إلى ثلاثة أقسام :

(أ) الأول خاص بأوزان الشعر .

(ب) الثاني خاص بالقافية .

(جـ) الثالث خاص ببناء لغة الشعر ، وفيه يقول إنه « يفحص عما يصلح أن يستعمل في الأشعار من الألفاظ عندهم ، مما ليس يصلح أن يستعمل في القول الذي ليس بشعر[2] .

وهكذا نرى أن الفارابي تحت عنوان (علم اللسان) قد استغرق كل مايمس اللغة وآدابها مقدماً خريطة تفصيلية لأكثر من عشرة علوم تهدف إلى اتقان الشخص للغة قومه ، وحسن تصرفه في فنونها . والملاحظ أن بعض العلوم اللسانية التي تحدث عنها الفارابي لم يجر تعميمها على نطاق واسع (مثل فن الإلقاء ، وعلم الإملاء) كمل أن بعضها الأخر (مثل علم النصوص) لم يفهم على النحو الذي قصده الفيلسوف ، وأخيراً فإن هذا التصور اللغوي المتكامل ينبغي أن يعرض للمناقشة من جديد - في عصرنا الحاضر - حتى يمكن استخراج بعض نتائجه الإيجابية ، والقيام بتنفيذها في برامجنا التعليمية .

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) السابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

ثانياً : علم المنطق :

وهو العلم بالقوانين التي شأنها أن تقوم العقل ، وتسدد الإنسان عن طريق الصواب . ونحو الحق ، في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات ، والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ماليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط[1] .

وهنا لابد من الإشارة إلى مدى التقدير العميق الذي يكنه الفارابي لقيمة المنطق ، ودوره في حفظ العقل من الخطأ في المعقولات[2] ، ومن المعروف أن مثل هذا التقدير - الذي ظهر بهذه الصورة لدى الفارابي - قد ظل مسيطراً بصفة عامة ، على عقول المسلمين خلال عصور طويلة[3] .

أما أجزاء المنطق ، فيحددها في ثمانية : .

١ - التصور : ويبحث قوانين المفردات من المعقولات ، والألفاظ الدالة عليها .

٢ - التصديق : ويبحث قوانين القضايا البسيطة (المركبة من مفردين معقولين) .

٣ - القياس : ويختبر به الأدلة الخمس التالية :

٤ - الأدلة البرهانية : وتفيد اليقين ، ومن أجلها وضع علم المنطق كله .

٥ - الأدلة الجدلية وتفيد الظن .

٦ - الأدلة السوفسطائية وتؤدي إلى الغلط .

٧ - الأدلة الخطابية ويقصد بها الإقناع .

---

(١) السابق ، ص ٦٧ .

(٢) انظر كتاب د . إبراهيم مدكور بالفرنسية :

La Place D'Al - Farabi Dans L' Ecole Philosophique Musulmane, Paris 1934.

(٣) يستثنى من ذلك دائماً ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) صاحب كتاب « نقض المنطق » . وانظر عنه بالتفصيل د . على سامي النشار : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام .

٨ - الأدلة الشعرية ويقصد بها إثارة التخيل .

وإذا كان الفارابي هنا أميناً في عرض منطق أرسطو ، فينبغي أن نحسب له تبسيطه الشديد في عرض هذه الأجزاء ، بالإضافة إلى تحديد الغرض في كل جزء منها . وأهم من هذا وذاك : الدقة في صياغة المصطلح العربي ، الدقيق والواضح ، والذي يؤدي بأمانة كاملة ما يؤديه المصطلح الأجنبي[١] .

ومن الملاحظ أن الفارابي - في أثناء حديثه عن المنطق - قد أشار عدة مرات إلى علم النحو[٢] . فمن ذلك قوله : « وهذه الصناعة (أي المنطق) تناسب صناعة النحو : ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ . فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات »[٣] .

ولا شك أن البدء بكل من علم اللسان وعلم المنطق يعتبر مدخلاً جيداً لباقي العلوم ، كذلك فإن تحصيلهما معاً يوفر لطالب العلم أداة أساسية لتصحيح ما سوف يرد عليه من الألفاظ والمعاني ، ويزوده بمقياس جيد يدرك به الخطأ من الصواب ، ويميز به الحق من الباطل .

ثالثاً : علم التعاليم[٤] ، وهو ينقسم إلى سبعة أجزاء ، هذه عناوينها :

١ - علم العدد .

٢ - علم الهندسة .

---

(١) الاحصاء ، ص ٨٩ . ويراجع المصطلح عند الفارابي : د . إبراهيم مدكور : الفارابي والمصطلح الفلسفي ، ص ٨ وما بعدها ، ضمن كتاب « أبو نصر الفارابي في الذكورى الألفية لوفاته » . ط . القاهرة ، وأيضاً : د . جعفر آل ياسين : « الفارابي في حدوده ورسومه » الذي جمع فيه حوالي ١٥٠٠ مصطلح بتعريف الفارابي نفسه ، مستقاة من سائر مؤلفاته المطبوعة ، والمخطوطة التي اتيح له الاطلاع عليها ، بيروت ١٩٨٥ .

(٢) الاحصاء ، صفحات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ .

(٣) السابق ، ص ٦٨ .

(٤) السابق ، ص ٩٣ - ١١٠ .

٣ - علم المناظر .
٤ - علم النجوم .
٥ - علم الموسيقى .
٦ - علم الأثقال .
٧ - علم الحيل .

أما تفصيلات كل علم فتشمل جوانب مدهشة ، لايسع الباحث المعاصر إلا أن يسجل بالإعجاب عبقرية الفارابي في عرضها ، وتنبيه المجتمع الإسلامي إلى أهميتها ، وضرورتها في نفس الوقت لأغراض حياته العملية :

فهو يقسم علم العدد إلى نوعين ، يتناول الأول منها الأعداد من حيث هي أعداد معدودات محسوسة ، بينما يختص الثاني بفحص الأعداد بإطلاق على أنها مجردة في الذهن عن الأجسام وعن كل معدود منها . وهذا النوع هو الأدخل في مجال العلوم .

كذلك الهندسة تنقسم إلى هندسة عملية ترتبط بالخطوط والسطوح في أجسام معينة ، وإلى هندسة نظرية تنظر في الخطوط والسطوح على الإطلاق .

لكن الفارابي يبين أن الهندسة تحتوي على جزئين : الأول ينظر في الخطوط والسطوح ، والآخر ينظر في المجسمات .

والمهم أنه يؤكد إحدى مميزات هذا العلم (أو الرياضيات عموماً) وهي أنها تعطينا « اليقين الذي لا يمكن أن يقع فيه الشك » [١] .

أما علم المناظر ، الذي يعتبر علماً أخص من الهندسة ، فهو الذي يوقف الإنسان على مساحة ما يبعد عنه بعداً يتعذر معه الوصول إليه ، وعلى مقادير أبعادها منه وأبعادها بعضها من بعض : وذلك مثل ارتفاعات الأشجار الطوال والحيطان وعروض الأودية والأنهار ، ثم أبعاد الغيوم وغيرها عن المكان الذي نحن

---

(١) السابق ، ص ٩٦ .

فيه ، وبحذاء أي مكان من الأرض ، ثم أبعاد الأجسام السماوية ومقاديرها . . . وبالجملة كل عظم ألتمس الوقوف على مقداره أو بعده عن شيء ما ، بعد أن يقع عليه البصر . فبعضه بآلات تعمل لتسديد البصر حتى لا يغلط (= تلكسوب) وبعضها بلا آلات »[1] .

وينقسم علم المناظر إلى قسمين : الأول الفحص عما ينظر إليه بالشعاعات المستقيمة ، والثاني : الفحص عما ينظر إليه بالشعاعات غير المستقيمة ، وهو الذي يسمى ب (علم المرايا)»[2] .

وبالنسبة إلى علم النجوم ، يقسمه الفارابي إلى قسمين رئيسيين : الأول هو (علم أحكام النجوم) الذي يستخدم دلالات الكواكب على ماحدث ويحدث وسيحدث ، وهذا القسم يعتبره الفارابي من بين القوى والمهن التي يقدر بها الإنسان على الإنذار بشيء ما . . مثل عبارة الرؤيا (تفسير الأحلام) ، والزجر ، والعرافة ، وبذلك فإنه لا يدخل ضمن العلوم بمعناها الدقيق . أما القسم الثاني ، وهو علم النجوم التعليمي) الذي يعد في العلوم وفي التعاليم . فهو الذي يبحث في الأجسام السماوية ، وفي الأرض .

أما بحث الأجسام السماوية فتهدف إلى : (أ) معرفة أشكالها ومقادير أجرامها ، ونسب بعضها إلى بعض . . (ب) معرفة حركات الأجسام السماوية ، ومكان الكواكب في أجزاء البروج[3] .

وأما بحث الأرض - في إطار علم النجوم - فيفحص فيه عن المعمور ومنها وغير المعمور ، وكم هو المعمور ؟ وكم أقسامه العظمى ، وهو الأقاليم ؟ ومكان كل مسكن ، وترتيبه من العالم في وقت معين ، ومكان كل إقليم من دورة العالم

---

(١) السابق ، ص ٩٩ .
(٢) السابق ، ص ١٠٢ .
(٣) السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

المشتركة للكل (دورة اليوم والليلة) ، وطول الأيام والليالي[1] .

ويشتمل علم الموسيقى - عند الفارابي - على معرفة أصناف الألحان ، وعلى ما منه تؤلف ، وعلى ما له ألفت ، وكيف تؤلف ، وبأي أحوال يجب أن تكون حتى يصير فعلها أنفذ وأبلغ ؟

وينقسم علم الموسيقى إلى قسمين . الأول : الموسيقى العملية وهي التي توجد أصناف الألحان ، محسوسة في الآلات التي أعدت لها بالطبع (الحنجرة ، واللهاة ، والأنف) أو بالصفة (كالمزامير والعيدان وغيرها) .

أمـا الموسيقى النظرية فتنقسم إلى خمسة أجزاء كبرى تتناول : المباديء ، والأصول ، ومطابقة ما في الأصول على أصناف الآلات ، وأصناف الايقاعات الطبيعية (أوزان النغم) وأخيراً تأليف الألحان على الأشعار[2] .

ومن المعروف أن الفارابي قد ألف في هذا الموضوع كتاباً مستقلاً يعتبر من ناحية الكم على الأقل : أضخم كتاب مخصص للموسيقى في اللغة العربي[3] .

أما علم الأثقال ، فيشير الفارابي إلى أن البحث فيه ينقسم إلى جانبين : الأول يشمـل النظر في الأثقال من حيث تقدر أو يقدر بها (= علم الموازين) والثاني يشمل النظر في الأثقال من حيث تحرك أو يحرك بها (علم الآلات الرافعة) وهو « الفحص عن أصول الآلات ، التي ترفع الأشياء الثقيلة ، وتنقل من مكان إلى مكان »[4] .

وأخـيراً نصـل إلى علم الحيل ، أو بالأحرى : علوم الحيل ، ويقصد بها الفارابي ما نقصده في عصرنا الحاضر من التكنيك Technique أي معرفة كيفية تطبيق أصول العلوم التي سبقت في مجال الرياضيات على الأجسام الطبيعية »

(١) السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(٣) تحقيق الأستاذين عطاس ، وعبد الله خشبه ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٤) الإحصاء ، ص ١٠٧ . والمقصود بهذا العلم ما يعرف بالميكانيكا .

وإيجادها ووضعها فيها بالفعل »[1] . وهي علوم كثيرة تكاد تستجيب لكلّ حاجات المجتمع العملية : فمنها « العلم المعروف عند أهل زماننا بـ (الجبر والمقابلة)[2] ، ومنها : علم الحيل الهندسية ، ويضم عدة فنون منها : صناعة البنا والنجارة - مساحة الأجسام - صنع آلات الفلك ، وآلات الموسيقى ، والأسلحة ، والمناظير والعدسات ، والمرايا المحرقة ، وآلات الصنائع المختلفة . يقول الفارابي :

« فهذه وأشباهها هي علوم الحيل ، وهي مبادىء الصناعات المدنية العملية التي تستعمل في الأجسام والأشكال والأوضاع والتقدير »[3]

رابعاً : العلم الطبيعي :[4]

وينظر في الأجسام الطبيعية وأعراضها ، ومكونات هذه الأجسام وأعراضها ، وهي ثمانية أجزاء :

١ - مبادىء الأجسام الطبيعية وأعراضها .

٢ - وجود الأجسام البسيطة .

٣ - الكون والفساد في الأجسام الطبيعية .

٤ - مبادىء الأجسام البسيطة .

٥ - الأجسام المركبة ومكوناتها .

---

(١) الإحصاء ، ص ١٠٩ .

(٢) مما يذكر هنا أن الخوارزمي (محمد بن موسى) هو صاحب كتاب « الجبر والمقابلة » الذي ترجم للغتين اللاتينية والعبرية ، كان أيضاً ضمن الفريق العلمي الذي كلفه المأمون بقياس محيط الأرض ، أو الجزء المعمور منها . ومن مؤلفاته في هذا المجال كتاب « صورة الأرض » انظر مقالنا عنه في « موسوعة أعلام الفكر الفلسفي العربي » بإشراف د . عاطف العراقي دار لونجمان - القاهرة .

(٣) الاحصاء ، ص ١١٠ .

(٤) يستغرق من ص ١١١ - ١٢٠ .

٦ - خصائص الأجسام المركبة (المعادن) .
٧ - خصائص أنواع النبات .
٨ - خصائص أنواع الحيوان .

ومن الملاحظ أننا هنا أمام علوم الكيماء ، والطبيعة ، والحيوان ، والنبات ، وهي علوم تعتمد - كما هو واضح - على الملاحظة ، وتتم دراستها في اتصال مباشر مع الأشياء والظواهر ، وكان من الممكن - لو أنه تم التوسع فيها - أن يتوصل المسلمون إلى منهجها المناسب وهو المنهج التجريبي - بدلا من الاقتصار على منهج أرسطو العقلي (القياس) الذي شاع عندهم في معظم العلوم اللغوية والدينية[1] .

ومن حقنا أن نتساءل : مامدى مساهمة المجتمع الإسلامي ابتداء من عصر الفارابي في مجال العلوم الرياضية والطبيعية ؟ !

ألم تكن هذه دعوة مفتوحة لمعاصريه أن يعطوا قدراً من الاهتمام لهذا الميدان الفسيح ؟ ! ثم ألم تكن هذه الدعوة تأكيداً لما ورد في القرآن الكريم من حث على البحث في أنحاد السماوات والأرض ، والنظر في الآفاق ، والوقوف على منشأ الخلق ، ونظام الكائنات :

(قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق) العنكبوت ٢٠ .
(أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض) الأعراف ١٨٥ .
(قل انظروا ماذا في السماوات والأرض) يونس ١٠ .
(فلينظر الإنسان مم خلق) الطارق ٥ .
(فلينظر الإنسان إلى طعامه) عبس ٢٤ .
(فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها) الروم ٥٠ .

---

(١) انظر ترجمتنا لبحث د . مدكور عن الفرنسية بعنوان « المنهج الأرسطي والعلوم الكلامية والفقهية في الأسلام » مجلة الثقافة أكتوبر ١٩٧٨ - والبحث عبارة عن الفصل الأخير من كتابه :
L' Organon D' Aristote Dans Le Monde Arabe, Paris, Vrin, 1969 .

(أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها ومالها من فروج) قاف ٦ .

ومرة أخرى نلفت الانتباه إلى جودة سبك المصطلح العلمي لدى الفارابي من أمثال (أعراض الأجسام الطبيعية - الكون والفساد فيها - مكونات الأجسام المركبة - خصائص أنواع النبات والحيوان) وكلها تعتبر - في رأينا - عناصر أساسية يقوم عليها بناء العلوم الطبيعية ، أو تمهد الطريق إليها .

خامساً : العلم الالهي[1] :

وتحته تتدرج ثلاثة مباحث :

١ - البحث عن الموجود بما هو موجود .

٢ - بحث مبادىء البراهين في العلوم النظرية .

٣ - بحث الموجودات التي ليست أجساماً ، ولا في أجسام ، بغرض الاستدلال على وجود الله تعالى .

ويلاحظ أن الجزء الثاني من العلم الإلهي إنما يقصد به - عند الفارابي - بحث « مبادىء البراهين في العلوم النظرية الجزئية ، وهي التي ينفرد كل علم منها بالنظر في موجود خاص ، مثل المنطق والهندسة والعدد ، وباقي العلوم الجزئية التي تشاكل هذه العلوم : فيفحص عن مبادىء علم المنطق ، ومبادىء علوم التعاليم ، ومبادىء العلم الطبيعي ، ويلتمس تصحيحها وتعريف جواهرها وخواصها ، ويحصى الظنون الفاسدة التي كانت وقعت للقدماء في مبادي هذه العلوم ، مثل ظن من ظن في النقطة والوحدة والخطوط والسطوح أنها جواهر ، وأنها مفارقة ، والظنون التي تشاكل هذه في مبادىء سائر العلوم ، فيقبحها ، ويبين أنها فاسدة »[2] .

---

(١) يستغرق من ص ١٢٠ - ١٢٣ .

(٢) الاحصاء ، ص ١٢٠ .

ويتضح من تلك الفقرة أن الأمر هنا لا يتعلق بعلم مخصوص ، وإنما بمنهج بحث يمكن استخدامه في سائر العلوم النظرية الجزئية ، والطبيعية ، وعلى أساسه يجري اختبار أسس البراهين التي تتداولها . والسؤال الآن : ما الذي جعل الفارابي يضع هذا الجزء المتعلق بالمنهج ضمن أجزاء العلم الإلهي ؟ - يبدو أنه ، وهو يمهد للجزء الثالث الذي يحتوي على البرهنة على وجود الله ، أراد أن يبين أنواع الأدلة المستخدمة في سائر العلوم ، حتى تتكشف مدى قيمة الأدلة البرهانية المستخدمة في هذا المجال الأكثر أهمية من غيره .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الجزء المتعلق بمنهج البحث كان من الممكن إدراجه في علم المنطق أو إلحاقه به لقوة الصلة بينهما ، فكلاهما يعتبر من قوانين الفكر ، التي تختبر بها مبادئه وقضاياه .

أما الجزء الثالث ، فيقدم فيه الفارابي منهجاً منطقياً محكماً لإثبات وجود الله ، ووحدانيته ، وأزليته ، ونظامه البديع والعادل في جميع المخلوقات ، ثم يشير بعد ذلك إلى ضرورة نقض ما يخالف ذلك من مذاهب وآراء « ببراهين تفيد العلم اليقين الذي لا يمكن أن يداخل الإنسان فيه ارتياب ، ولا يخالجه فيه شك ، ولا يمكن أن يرجع عنه أصلاً »[1] .

وهنا تبرز ملاحظة أخرى ، وهي فصل الفارابي لهذا الجزء المتعلق بالإلهيات عن علم الكلام الذي وضعه في آخر قائمة العلوم الأساسية وسوف نعود لمناقشة هذه النقطة بالتفصيل فيما بعد .

سادساً : العلم المدني[2] :

وموضوعه : أصناف الأفعال والسنن الإرادية ، وعن الملكات والأخلاق

(١) السابق ، ص ١٢١ .
(٢) يستغرق من ص ١٢٤ - ١٣٠ .

والسجـايا والشيم التي عنهـا تكون تلك الأفعال والسنن ، وعن الغايات التي لأجلها تفعل ، وكيف ينبغي أن تكون موجودة في الإنسان ، وكيف الوجه في ترتيبهـا فيه على النحو الذي ينبغي أن يكون وجودها فيه ، والوجه في حفظها عليه ، ويميز بين الغايات التي لأجلها تفعل الأفعال ، وتستعمل السنن[1] .

وهذا العلم جزءان :

(أ) جزء يشتمل على تعريف السعادة ، وتمييز ما بين الحقيقة منها والمظنون به ، وعلى إحصاء الأفعال والسير والأخلاق والشيم الإرادية الكلية التي شأنها أن توزعه في المدن والأمم ، وتمييز الفاضل منها من غير الفاضل (علم الأخلاق) .

(ب) وجزء يشتمل على وجه ترتيب الشيم والسير الفاضلة في المدن والأمم ، وعلى تعريف الأفعال الملكية التي بها تمكين السير ، والأفعال الفاضلة ، وترتب في أهل المدن والأفعال التي بها يحفظ عليهم ما رتب ومكن فيهم ، ثم يحصى أصنـاف المهن الملكية غير الفاضلة كم هي ، وماكل واحدة منها ، ويحصى الأفعال التي يفعلها كل واحد منها أن يمكن في المدن والأمم (علم السياسة) .

وفي رأينا أن وضع هذين العلمين (الأخلاق والسياسة) بهذا الترتيب يشير إلى حقيقة اجتماعية مسلم بها ، وهي أن صلاح المجتمع إنما يبدأ بصلاح الفرد . فالبداية ينبغي أن تكون إذن بعلم الأخلاق ، الذي يهتم بتكوين الفرد ، لكي يأتي بعده علم السياسة الذي ينصب على تقويم سلوك الجماعة نحو أفضل غاية ممكنة .

ثم هل لنا أن نستنتج أكثر ، فنقول إن الفارابي - وهو يتحدث داخل العلم المدني عن كل من السياسة والأخلاق - فكأنما يدعونا إلى مزج كل منهما بتعاليم

(١) الاحصاء ، ص ١٢٤ .

الآخر ، حتى ينشأ ما يمكن أن يسمى بعلم أخلاق سياسي ، أو علم سياسة أخلاقية !!

سابعاً : علـم الفقـه :

يحدده مباشرة بالغرض منه ، فيقول إنه العلم الذي يقتدر به الإنسان على أن يستنبط تقدير شيء شيء مما لم يصرح واضع الشريعة بتحديده عن الأشياء التي صرح فيهـا بالتحديد والتقدير ، وأن يتحرى تصحيح ذلك على حسب غرض واضح الشريعة بالملة التي شرعها في الأمة التي لها شرع .

ويشتمل علم الفقه - عند الفارابي - على جزئين أساسيين :

الأول : في الآراء ، مثل الآراء التي تشرع في الله ، سبحانه ، وفيما يوصف به ، وفي العالم ، أو غير ذلك .

والثاني : في الأفعال ، مثل الأفعال التي يعظم بها الله ، عز وجل ، والأفعال التي تكون بها المعاملات في المدن (يقصد العبادات والمعاملات)[1] .

والأمر المهم في حديث الفارابي عن علم الفقه هو اعتباره علماً يساعد على تكوين ملكة لدى الإنسان : ملكة استنباط حكم لم يصرح به الشارع من حكم جرى التصريح به ، مع اعتبار غرض الشارع في ذلك ، ومن المعروف أن ملكة الاستنباط تلك هي أساس عملية الاجتهاد ، التي تجعل من الفقه الإسلامي علماً ديناميكياً متحركاً ومنفتحاً باستمرار على مشكلات المجتمع ، بدلاً من كونه علماً موسوعياً ساكناً ، يقيده التقليد ، وتقعد به خشية الخروج عن آراء الفقهاء السابقين .

لكننا نعترف بأن الجزء الأول من الفقه ، والمتعلق بالآراء ، غير واضح تماماً من عبارة الفارابي . فما معنى : (الآراء التي تشرع في الله سبحانه وفيما يوصف

(١) السابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

به ، وفي العالم ، أو غير ذلك) ؟ ! وقد حاولنا في البداية فهمها على أنها تمثل آراء الفقهاء المتصارعة حول مسألة من المسائل ، في مقابل الجزء الثاني الذي يتعلق بالعبادات ، والمعاملات . . . ولكن عبارة الفارابي لا تدعم هذا الفهم ، ومن ثم يبقى الغموض قائماً .

وعلى أية حال ، فإن وضع علم الفقه بعد علمي الأخلاق والسياسة يعتبر انتقالاً من الإجمال إلى التفصيل : فالأخلاق مبادىء عامة ، والسياسة ترتيب أفعال أهل المدينة الفاضلة على العموم ، أما الفقه فهو النظر في الأحكام الجزئية لكل حادثة على حدة .

ثامناً : علم الكلام :

ويحدده الفارابي أيضاً بالغرض منه ، فيقول عن صناعة الكلام أنها « ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة ، وتزييف كل ما خالفها - بالأقاويل »[1] .

ولمزيد من الإيضاح ، يقارن الفارابي بين علم الكلام والفقه ، فيقرر أنهما على الرغم من اشتراكهما في العمل على « مادة علمية واحدة » إلا أنهما مختلفان : « لأن الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرح بها واضع الملة مسلمة ، ويجعلها أصولاً ، فيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها . والمتكلم ينصر الأشياء ، التي يستعملها الفقيه أصولاً ، من غير أن يستنبط منها أشياء أخرى . فإذا اتفق أن يكون لإنسان ما قدرة على الأمرين جميعاً ، فهو فقيه متكلم ، فتكون نصرته لها بما هو متكلم واستنباطه عنها بما هو فقيه »[2] .

وهكذا فإن علم الكلام يقتصر دوره في الدفاع عن تعاليم الدين ، ونصرتها

(١) السابق ، ص ١٣١ .
(٢) السابق ، ١٣٢ .

في وجه المخالفين لها ، مع بيان فساد ما يتمسكون به ، في نفس الوقت ، من آراء ومذاهب . ولعل هذا هو السبب الذي جعل الفارابي يضع هذا العلم في نهاية العلوم الأساسية . باعتباره الحارس لهذا البناء المعرفي الضخم .

ويقسم الفارابي علم الكلام إلى قسمين : أحدهما في الآراء ، والآخر في الأفعال ، غير أنه لا يعطي أي تفصيل أو توضيح لهذين القسمين . لكنه - من ناحية أخرى - يفيض في عرض عدة مناهج للمتكلمين[1] ، يستخدمونها - على حد قوله - لنصرة الملة :

المنهج الأول : ويقوم على أساس أن الملل وما فيها أرفع من أن تمتحن بالعقل الإنساني ، القاصر عن إدراك الحكمة الإلهية العليا ، ولذلك ينبغي التسليم بما جاء في الملة عن طريق مبلغها ، والسبيل إلى تصديقه إما بالمعجزات ، أو بشهادات من تقدمه ، أو بهما معاً . هذا ويمكن أن نطلق على هذا المنهج اسم : منهج التسليم .

المنهج الثاني : وهو الذي يقوم على عرض جميع ما في الملة على حقائق المحسوسات ، والمشهورات ، والمعقولات لكي تشهد بصحتها ، فإن حدث تعارض تم تأويله ، ولو تأويلاً بعيداً ، وإلا قام المتكلمون لتزييف ما يناقض الملة ،

فإن تعارضت الملة مع هذه الحقائق في جزئية معينة ، ولم يمكن التأويل لجأ المتكلمون - في تلك الجزئية فقط - إلى المنهج السابق ، وهو ضرورة التسليم بما جاء عن طريق الوحي . ويمكن تسمية هذا المنهج بـ : منهج التأويل .

المنهج الثالث : ويقوم على تتبع عيوب المذاهب والملل الأخرى وحصرها فإذا تهجم شخص من أصحابها على ملتنا ، قام المتكلمون بمدافعته عن طريق إظهار

(١) تجد هذه المناهج الخمسة معروضة في الصفحات ١٣٢ - ١٣٨ من الاحصاء .

ما في مذهبه من عيوب . ويمكن أن نطلق على هذا المنهج : منهج « الهجوم أفضل وسائل الدفاع » .

المنهج الرابع : منهج الإسكات والتخويف . يقول الفارابي : « وآخرون منهم (أي من المتكلمين) لما رأوا أن الأقاويل التي يأتون بها في نصرة أمثال هذه الأشياء ليست فيها كفاية في أن تصح بها تلك الأشياء صحة تامة ، حتى يكون سكوت خصمهم عنهم لصحتها عنده ، لا لعجز عن مقاومتهم فيها بالقول ، اضطروا عند ذلك إلى أن يستعملوا معه الأشياء التي تلجئه إلى أن يسكت عن مقاومتهم : إما خجلا وحصراً أو خوفاً من مكروه يناله »[1] .

والواقع أننا لا نملك أن نخفي دهشتنا من ذكر الفارابي لهذا المنهج ، أو الأسلوب ، الذي ينسف التقاليد العلمية من أساسها ، ويتعارض صراحة مع روح الدين الإسلامي ، كما يتناقض مع تعاليمه الواضحة في معاملة الخصوم . لذلك نميل إلى أن حديث الفارابي هنا أدخل في باب النقد الاجتماعي ، والسخرية من « بعض المتكلمين » الذين ربما يكونون قد استخدموا بالفعل مثل هذا الأسلوب الهابط في التعامل مع الخصوم .

المنهج الخامس : وعلى غرار الأسلوب السابق ، يشير الفارابي إلى « أسلوب » آخر ، يتمثل في نصر الملة باستخدام كل ما يمكن من أساليب ، دون أدنى تحرج من استعمال « الكذب والمغالطة والبهت والمكابرة » ، ولا شك أن هذا الأسلوب يذكرنا بمبدأ « الغاية تبرر الوسيلة » يقول الفارابي عن أصحاب هذا الأسلوب : « وآخرون لما كانت ملتهم عند أنفسهم صحيحة ، لا يشكون في صحتها ، رأوا أن ينصروه عند غيرهم ، ويحسنوها ، ويزيلوا الشبهة منها ، ويدفعوا خصومهم عنها بأي شيء اتفق . ولم يبالوا أن يستعملوا الكذب والمغالطة والبهت والمكابرة ، لأنهم رأوا أن من يخالف ملتهم أحد رجلين :

- إما عدو ، والكذب والمغالطة جائز أن يستعملا في دفعه وفي غلبته ، كما يكون

(١) الإحصاء ، ص ١٣٧ .

ذلك في الجهاد والحرب .

- وإما ليس بعدو ، ولكنه جهل حظ نفسه من هذه الملة لضعف عقله وتمييزه . وجائز أن يحمل الإنسان على حظ نفسه بالكذب والمغالطة ، كما يفعل ذلك بالنساء والصبيان »[1] .

ومعنى ذلك ، أن هذا الصنف من المتكلمين لا يفتقر إلى حسن النوايا ونبل الهدف ، ولكنه - مع الأسف - يستخدم شتى الطرق ، حتى ولو كانت تتناقض مع نبل الهدف .

لقد سبق أن أشرنا من قبل إلى أن الفارابي قد فصل (الإلهيات) عن علم الكلام ، مع أن هذا العلم قد جرى العرف على أنه يشمل ثلاثة مباحث أساسية هي : (الإلهيات - النبوات - السمعيات) ولعنا الآن ندرك سر هذا الفصل : فالفارابي يريد أن تكون الإلهيات التي تمثل الأساس في قيام الدين مبنية على منهج البرهان ، المستمد من المنطق ، والذي تبلغ نسبة اليقين فيه أعلى درجة ممكنة . أما علم الكلام ، أو « ما تبقى منه » فقد خصصه الفارابي لحراسة الدين أي الدفاع عنه ضد خصومه ، ولا شك أن هذا الدفاع يتطلب منهجاً جدلياً يختلف عن البرهان ، كما أنه يهدف إلى غاية عملية وهي الانتصار على الخصوم والمنافسين بأي ثمن ، الأمر الذي يبيح - أحياناً - استخدام بعض الوسائل غير المنطقية ، ونكاد نقول : غير العلمية - في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف المنشود[2] .

وبعد هذا العرض التحليلي - النقدي لتصنيف العلوم عند الفارابي سوف نتوقف عند بعض الملاحظات ذات الطابع العام على هذا التصنيف :

---

(١) السابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) على الرغم من وضع علماء المسلمين لعلم متميز هو (آداب البحث والمناظرة) فإن دراسة أنواع الجدل الفعلية ، وما أحاط بها من ظروف ثقافية ، واجتماعية ، وسياسية يظل موضوعاً هاماً جداً في التعرف على طبيعة « نوع » المشكلات التي كانوا يتناولونها و « طبيعة » الحلول التي كانوا يتوصلون إليها .

الملاحظة الأولى : هـرم معـرفي :

أننا نتصور البناء المعرفي عند الفارابي في شكل هرم ، ضلعه الأرضي مكون من علم اللسـان وعلم المنـطق ، ثم يبدأ ضلعه الصاعد بالرياضيات أو علم التعـاليم ، ثم الـطبيعيات ، وأخيراً تتربع على قمته الإلهيات . . ومع الضلع الهابط نبدأ بالعلم المدني (الأخلاق والسياسة) ، ثم علم الفقه وأخيراً علم الكلام .

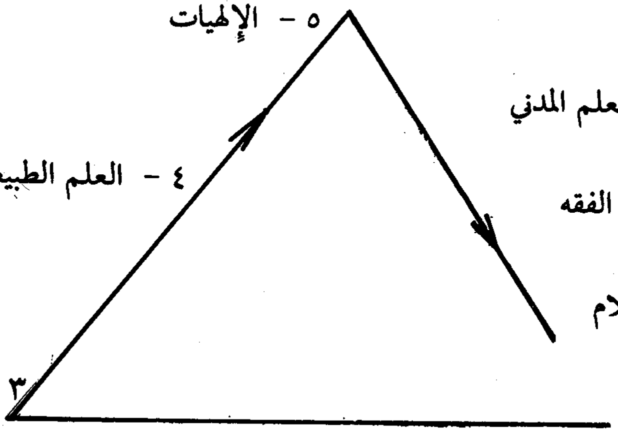

وفي رأينا أن قيمة هذا التصور الهرمي تتمثل في أننا نبدأ بعلوم المداخل الضرورية (اللسان والمنطق) ثم نصعد إلى العلوم ذات الحقائق التي لا يتدخل الإنسان في صنعها (الرياضيات ، والطبيعيات) حتى نصل إلى قمة التجريد في الإلهيات . . . وبعد أن يثبت لنا وجود الله ، وعدله ، وتساميه نبدأ طريقاً إنسانياً يتميز بقدرة الإنسان على صنع حقائق ومباديء يمكن تطبيقها على نفسه ، وأسرته ، ومجتمعه (الأخلاق والسياسة والمعاملات (وفي النهاية يأتي علم الكلام الذي يحرس الملة ضد الخصوم .

الملاحظة الثانية : إحصاء أم تصنيف ؟

الذين يذهبون إلى أن عمل الفارابي يدخل تحت باب الإحصاء يجردونه بالتالي من طابعه الفلسفى ، وقد سبقت الإشارة إلى أنهم يعتمدون في ذلك على عنوان كتاب الفارابي نفسه من ناحية ، ومن ناحية أخرى على ما ورد في مقدمته : « قصدنا في هذا الكتاب أن نحصى العلوم المشهورة علماً علماً . . . » ونحن لا نختلف معهم حول ما صرح به الفارابي ، فهو بالفعل إحصاء ، ولكنه ليس إحصاء فعلياً يجمع كل العلوم التي كانت موجودة في عصره ، لأن هناك عدداً من العلوم قد ذكرها الفارابي دون أن تكون موجودة ، ولا مشهورة على حد قوله في مجتمعه ، مثل (علم السياسة) . وفي المقابل من ذلك ، كانت هناك علوم (مشهورة) ولكن الفارابي أغفلها تماماً مثل علم التفسير ، وعلم الحديث ، وعلم التصوف . . . إلخ .

لذلك فإننا نميل إلى اعتبار « إحصاء » الفارابي إحصاء نظرياً ، أو بتعبير فلسفي ، إحصاء معيارياً (لما ينبغي أن تكون عليه العلوم) في المجتمع الإسلامي . ومن هذه الزاوية يدخل إحصاء الفارابي مباشرة في مجال نظريات تصنيف العلوم .

الملاحظة الثالثة : غياب بعض العلوم :

نفتقد في تصنيف الفارابي بعض العلوم المهمة ، مثل علوم القرآن وفي مقدمتها علم التفسير ، وعلوم الحديث ، وفي مقدمتها علم مصطلح الحديث ، وعلم الجرح والتعديل ، كذلك لا توجد إشارة واحدة إلى علم أصول الفقه ، وكان قد تميز قبل عهد الفارابي ، ومنذ كتب فيه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) رسالته الشهيرة .

فهل يمكن القول بأن علم الفقه يشمل ، عند الفارابي ، بالضرورة هذه العلوم ، لقد رأيناه يوظف علم الفقه لتكوين ملكة الاستنباط عند الفقيه ، وهذا

الاستنباط يعتمد على القياس . ولا قياس إلا على أصول . وليست هذه الأصول إلا ماورد في القرآن الكريم ، والسنة النبوية . فمن اللازم إذن للفقيه أن يلم بمعرفة هذين الأصلين (وما نشأ حولهما من علوم) قبل أن يبدأ في ممارسة مهنته التي تقوم على الاستنباط .

أما التصوف ، فمن الغريب حقاً أن يغفله الفارابي ، الذي تصطبغ فلسفته بمسحة واضحة منه[1] . فهل يمكن القول أيضاً بأنه لم يعتبره علماً بالمعنى الاصطلاحي ، وإنما اعتبره فقط مجرد مستوى معين في مجال التجربة الدينية ؟

فإذ تركنا العلوم الدينية فوجئنا بغياب عدة علوم ، وأهمها : علم التاريخ الذي كان الطبري (ت ٣١٠ هـ = ٩٢٣ م)[2] قد وضع فيه كتابه الكبير « تاريخ الأمم والملوك » ، وعلم الجغرافيا ، الذي كانت بعض الأعمال الأساسية قد انجزت فيها ، وخاصة منذ عهد المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ) .

أما علما الطب والصيدلة فلا توجد لهما إشارة واحدة في « إحصاء العلوم » . وقد يقال إن هذين العلمين متضمنان في العلوم الطبيعية ، ولكن تميزهما كعلوم مستقلة كان ينبغي أن يفسح لهما مجال بارز . ومع ذلك ، وعلى الرغم من محاولة تبريرنا لغياب بعض هذه العلوم ، فإن غيابها من تصنيف الفارابي يفقده جزءاً هاماً من قيمته ، حيث أن إحدى خصائص « التصنيف » تتمثل في كونه « جامعاً » لكل العلوم[3] .

---

(١) انظر مقال كارادي فو Karra De Vaux عن الفارابي في دائرة المعارف الإسلامية ط . أولى ، حيث يؤكد على هذه النزعة الصوفية » أما الطبعة الثانية التي كتب مادة الفارابي فيها فالزر Walzer فتكاد تغفل تماماً هذا الطابع . وانظر كذلك : د . إبراهيم مدكور : في الفلسفة الإسلامية حـ ١ ص ٣٥ ، ٣٨ ، ط . ثالثة دار المعارف ١٩٨٣ .

(٢) انظر : هـ . جب : دراسات في حضارة الإسلام ، الفصل السابع ، الخاص بالتاريخ عند المسلمين ص ١٤٣ وما بعدها - ترجمة د . إحسان عباس وآخرين . بيروت .

(٣) انظر : R. Blanche, L'Epistemologie, P. 63 Paris, 1972

الملاحظة الرابعة : خريطـة متوازنـة :

مما يحسب للفارابي بدون شك أنه استطاع أن يقدم للمجتمع الإسلامي في مطلع القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) خريطة متوازنة لمجموع العلوم التي ينبغي أن ينصب الاهتمام عليها .

والملاحظ أن هذه العلوم تكاد تكون شاملة لجميع أوجه النشاط المطلوب في مثل هذا المجتمع . والتوازن الذي نقصده هو الذي يحتوي على كل من : علوم الدين ، وعلوم الدنيا ، مبينا فائدة كل علم ، وموضحاً أهم أجزائه .

ومـع أن تصنيف الفارابي يتضمن - كما رأينا من خلال العرض التحليلي السابق - مزايا كل علم ، وقيمة الأدلة المستخدمة فيه ، فإنه لا يفضل علماً على علم ، أو مجموعة من العلوم على مجموعة أخرى - وهو الأمر الذي حدث - للأسف - فيما بعد ، عندما راح المؤلفون المسلمون يتباهون فيما بينهم بأن العلم الذي يشتغل به الواحد منهم « أفضل العلوم ، وأعلى العلوم ، وأهم العلوم » ! وكانت النتيجة أن راحت تختفي من المجتمع الإسلامي بعض العلوم ، في الوقت التي سيطرت فيه علوم أخرى فأصبح كالأعرج الذي يمشي على قدم واحدة .

ولقد كان من أسوأ ما أصاب الحركة العلمية لدى المسلمين هو ضعف ثم اختفاء العلوم الرياضية والطبيعية ، وانفراد العلوم اللغوية والدينية وحدها . وقد ظن المسلمون أن هذا وحده كاف لحياتهم ، ولكن الأمر لم يكن كذلك ، فما لبثت هذه العلوم الأخيرة أن أصابها الضعف والجمود ، وهنا حقيقة لابد من ذكرها في هذا الصدد . وهي أن الحركة العلمية أشبه ما تكون بالأواني المستطرقة ، وضعف بعض فروعها يستتبع بالضرورة ضعفها كلها ، كما أن قوة بعضها تعد قوة لها جميعاً .

وفي رأينا أن الفارابي كان على وعي عميق بهذه الحقيقة ، ومن ثم فقد قدم هذه الخريطة المتوازنة لكي ينبه المشتغلين بالعلم في المجتمع الإسلامي إلى أهمية قراءتها قراءة فاحصة ، تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ .